لابد من التحلي بالمزيد من اليقظة والحذر في مواجهة أي محاولة تهدف الإساءة أو المساس بأمن المواطن واستقرار الوطن

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

14 اكتوبر السبت 26 مايو 2007م - العدد (13768)

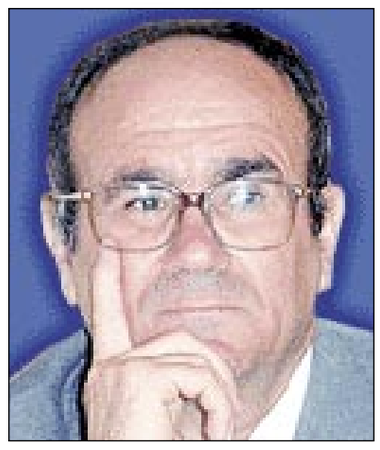

هل الحداثة معجزة أم أسطورة؟

هاشم صالح

الحداثة بالمعنى الحالي للكلمة هي ظاهرة نشأت في أوروبا منذ القرن السادس عشر وبلغت ذروتها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد قسمت التاريخ إلى قسمين: ما قبلها وما بعدها. فما قبلها كانت العصور الوسطى المسيحية أو محاكم التفتيش الظلامية، هذا بالإضافة إلى الفقر والجوع والزهد في الحياة الدنيا وانتشار أفكار الخوف والتعصب والحروب الطائفية أو المذهبية.

وما بعدها كانت الحضارة العلمية والتكنولوجية والفلسفية والعلمانية والتقدم المادي والاقتصادي الذي لا مثيل له في التاريخ. ولو نهض أناس القرون الوسطى من قبورهم ونظروا من حولهم لجن جنونهم وهم يرون كل هذه الحضارة المزدهرة التي قلبت الأمور عاليها سافلها وغيرت وجه الأرض.

بهذا المعنى فالحداثة معجزة بدون أدنى شك. وللتأكد من ذلك يكفي أن تنتقل بالطائرة من عواصم الغرب إلى عواصم العرب والمسلمين لكي ترى الفرق الشاسع ولكي تدرك أنك قطعت ثلاثة قرون لا ثلاث ساعات أثناء رحلتك القصيرة بالطائرة.

ولكن بعضنا ممن يحاول تعزية نفسه يقول ان الحداثة هي مجرد أسطورة أو حتى وهم وسراب بل؟ ويقولون بأنها كلها كفر وإلحاد واباحيات وسلبيات.. والسؤال المطروح هو التالي: إذا كان الأمر كذلك فلماذا تحاول كل أمم الأرض كالصين والهند وروسيا أن تلحق بركب الغرب وتدخل إلى جنة الحداثة؟ لماذا تزحف نحوها زحفاً بكل يديها ورجليها؟

لا يوجد بلد واحد في العالم إلا وهو يحلم بأن يتوصل إلى نفس التقدم المادي والعلمي والطبي والرفاهية الاقتصادية التي وصلت إليها الشعوب الأوروبية أو الأميركية الشمالية. كلنا نحلم بأن نذوق طعم الحداثة والحياة الاستهلاكية والحريات الشخصية التي تتمتع بها الشعوب المتقدمة.

ولا يوجد بلد واحد في العالم يقول (على الأقل ظاهرياً) بأنه ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا لا يعني بالطبع أنه لا توجد نواقص في الحداثة، أو أنها لا تعاني من أزمات وانسدادات أو شطط وانحرافات. ولكني قررت في هذه المقالة ألا أتحدث إلا عن إيجابيات الحداثة.

لماذا؟ لأني كالعديد من المثقفين العرب أتمنى أن تخرج مجتمعاتنا من حالة التخلف والأصولية والاستبداد إلى حالة التقدم والاستنارة والحريات. ولكي أفهم الحداثة، لكي أقدم عنها صورة تبسيطية واضحة، أجد نفسي مضطراً لتقسيمها إلى حداثات.

فهناك أولاً الحداثة المادية أو العلمية والتكنولوجية التي تبهر أبصارنا نحن الشرقيين بمجرد أن تطأ أقدامنا الأرض الأوروبية. وهي التي نحسدهم عليها بالدرجة الأولى إذا ما استثنينا مسألة الحريات الفردية وعدم الخوف المرعب من الطغاة والحكام، الخ.

وهناك ثانياً الحداثة الفلسفية المرتبطة بالأولى بشكل أكبر مما نظن. والدليل على ذلك هذه العبارة التي انتشرت في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر: لولا نيوتن لما كان كانط. والمقصود بذلك أنه لولا الاكتشافات العلمية الهائلة لإسحاق نيوتن لما استطاع فيلسوف الألمان أن يشكل أكبر فلسفة في العصور الحديثة.

وبالتالي فتقدم الفلسفة العقلانية مرتبط بتقدم العلم الفيزيائي واكتشاف قوانين الطبيعة والكون. ونحن العرب خسرنا المعركة منذ ان كانت حركة العلم والفلسفة قد توقفت عندنا ودخلنا في عصور الانحطاط الطويلة.

وهناك ثالثاً الحداثة الاقتصادية التي قضت على المجاعات الكبرى داخل النطاق الأوروبي على الأقل ورفعت مستوى المعيشة للطبقات الوسطى وعموم الشعب. انظر مثلا إلى حالة الرفاهية السائدة في البلدان الاسكندنافية كالسويد والنرويج والدنمارك حيث تؤمن لك الدولة كل شيء تقريبا وحيث لا يوجد أي فساد إداري أو سياسي وحيث الوزير مسؤول عن كل فلس يصرفه.

وهناك رابعاً الحداثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث: الإنجليزية (١٦٨٠)، فالأميركية (١٧٧٦)، فالفرنسية (١٧٨٩). فبعدها دخلنا في عصر الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وسيادة الشعب وحق التصويت العام والتناوب على السلطة ووجود الأغلبية والمعارضة، وعدم سجن الناس على آرائهم السياسية.

وهناك خامساً الحداثة الدينية. وكان ينبغي أن أقول أولاً الحداثة الدينية لأن الدين هو ذروة الذرى وغاية الغايات. وإذا فسد فهمه أو تأويله فسد كل شيء. أقول ذلك ونحن نعلم أن مدشن حركة الإصلاح الديني في أوروبا، مارتن لوثر، كان معاصراً من الناحية الزمنية لمدشن الثورة العلمية كوبرنيكوس.

ومعلوم أن الإصلاح الديني أدى إلى تخفيف أعباء التراث وأثقاله عن كاهل الإنسان المسيحي في أوروبا فانطلق بعدئذ لفتح العالم وتحقيق ذاته على الأرض. أو قل تصالحت السماء والأرض بفضله ولم تعد طبقة رجال الدين مليئة بالفساد كما كان يحصل سابقا.

ثم جاء التنوير بعده لكي يطرح القشور من الدين ولا يبقي إلا على الجوهر الروحي والأخلاقي فقط ولكي يقدم البديل المقنع عن التزمت الأصولي السائد والنزعات الطائفية البغيضة التي تفتك الآن بكل مجتمعات العرب والإسلام فتكا ذريعاً.

ولو اتسع لي الوقت لتكلمت عن الحداثة الأدبية أو الشعرية. فقد تخلص الشعراء من قيود الأوزان والقوافي التقليدية كما تخلص المؤمن الحديث من قيود التراث المتراكم وأصفاده وطقوسه التي لا تنتهي. وبالتالي فالحداثة هي مشروع تحرري على كافة الأصعدة والمستويات.

انها انفجار لكل الطاقات المكبوتة. إنها تصيب كل جوانب الحياة دفعة واحدة أو على مراحل. بهذا المعنى فهي معجزة فعلاً لأنها لم تتحقق حتى الآن إلا في أوروبا وأميركا الشمالية واستراليا واليابان إلى حد كبير. وجميع الأمم تصبو إليها دون أن تستطيع تجسيدها على أرض الواقع بكل جوانبها.

ولكنها سائرة على الطريق. بهذا المعنى فهناك طريق صيني إلى الحداثة، وطريق هندي، وطريق عربي إسلامي، الخ... بهذا المعنى أيضاً فإن الحداثة ظاهرة كونية وليست محلية كما يزعم خصومها الذين يكرهونها. ولكنها في كل نطاق ثقافي معين سوف تتلوّن بألوانه وتتلبس بلباسه.

وبالتالي فليطمئن دعاة الخصوصية والأصالة إذن. فالتراث العربي الإسلامي بعد الحداثة أو تحديث الفكر الديني سوف يبدو أكثر بهاء وجمالاً، أو أقل قمعاً وإكراهاً، مما كان عليه قبلها. وأكبر دليل على ذلك التجديد الراديكالي الرائع الذي يقدمه محمد أركون عن تراث الإسلام عن طريق عقلنته وتطبيق المناهج الحديثة عليه: كالمنهجية الألسنية، والمنهجية السوسيولوجية، والمنهجية التاريخية الخ.

إن جوهر مشروع الحداثة يتمثل في استقلالية العقل بالقياس إلى النقل، أو الفلسفة بالقياس إلى الدين دون أن يعني ذلك أبداً القضاء على الدين كما يفهم بعضنا عن خطأ حداثة أوروبا. فالدين في أوروبا لم ينته بعد انتصار الحداثة وإنما تحول مفهومه وتعقلن وتجدد. وعندما تقرأ أبحاث علماء الدين في أوروبا تكاد تتخيل وكأنك تقرأ أبحاث فلاسفة لا أبحاث رجال دين..

انظر مثلا كتابات عالم اللاهوت الألماني الشهير: هانز كونغ الذي اصدر مؤخرا كتابا هاما عن الإسلام. وليتنا نعرف الألمانية لكي نطلع عليه. ولكننا مضطرون لانتظار صدور الترجمة الفرنسية لكي يتاح لنا ذلك. والعرب، اين هم؟ لماذا لا يترجمونه؟ وهكذا أصبحت العلاقة مع الدين حرة بعد أن كانت قمعية وإكراهية. وهذا أقرب ما يكون إلى جوهر الدين الذي تنص عليه الآية الكريمة: «لا إكراه في الدين».

والآن أطرح هذا السؤال: أين نقف نحن كعرب وكمسلمين من مشروع الحداثة هذا؟ سوف أقول باختصار شديد اننا نعيش مرحلة انتقالية عسيرة لا يستبين فيها الخيط الأبيض من الخيط الأسود حتى الآن. وربما لن يستبين قبل مرور زمن طويل وخوض معارك طاحنة يشيب لهولها الولدان؟

المثقفون الأميركان يدعوننا بالفوضى الخلاقة ولا أعتقد أن هذا المصطلح خاطئ كلياً على عكس ما يتوهم المثقفون العرب. أقول ذلك على الرغم من معارضتي للكثير من أطروحات وحماقات المحافظين الجدد. فالنظام الجديد الحر لا يتولد إلا بعد الفوضى والعذاب.

ولا بد من مصارعة الأمواج العاتية قبل الوصول إلى الشاطئ، ولا بد دون الشهد من إبر النحل. أما أولئك الذين يريدون الوصول إلى الحداثة أو التمتع بثمارها والتفيؤ بظلالها دون أن يدفعوا ثمنها مسبقا فليذهبوا إلى الجحيم؟ فهي لم تخلق لهم.. ولذلك لم يفاجئني إطلاقا ما يحصل في العراق حاليا.

بل وأعتبره شيئاً منطقياً لأن تصفية الحسابات التاريخية المعلقة هي الشرط المسبق والضروري لكل انطلاقة حضارية موفقة. وأكبر دليل على ذلك تجربة أوروبا نفسها. فهي لم تقلع حضاريا إلا بعد أن خاضت كل المعارك الطائفية والمذهبية وتجاوزتها.

وهذا ما ادعوه عادة بانتصار الذات على ذاتها بعد ان تمر في أتون المعاناة ومصهر التحدي. بالطبع فانه يؤلمنا جميعا استباحة بلد عربي كبير بهذا الشكل. ويؤلمنا سقوط كل هذه الضحايا البريئة من خلال تفجيرات إجرامية مروعة.

ويؤلمنا أن شعب العراق لم يستطع التخلص من الطغيان إلا عن طريق الغزو الأجنبي المقيت. وكل ما نرجوه هو أن يزول هذا الاحتلال البغيض بأسرع وقت ممكن. ولكن يخطئ من يظن أن كل المشاكل ستزول بزواله.

كاتب سوري

أزمة الفتوى ومأزق مؤسسة الإفتاء

السيد ولد اباه

اشتد الجدل في دوائر الإفتاء في مصر حول فتوى أحد علماء الأزهر، باللجوء إلى حيلة رضاع الكبير لحل مشكل الخلوة بين الزملاء في المكاتب. وقد ضجت الساحة المصرية بالحوار حول هذه المسألة التي أخرجت من نطاقها الفقهي لتحتل صدارة الاهتمامات في أكبر بلد عربي، ولتبلغ أصداؤها بقية البلدان العربية.

صحيح أن في الفتوى مسحة غرابة، بل انها تجاوزت بالفعل حد اللياقة، لكن الفقيه الأزهري لم يخرج عن سياق الجدل الفقهي المألوف، في مسألة خلافية معروفة.

وقد سبقت هذه الفتوى المثيرة، حالات عديدة أثارت الجدل نفسه.

فشيخ الأزهر الحالي الذي وقف بشدة ضد فتوى رضاع الكبير، هو نفسه الذي اشتهر بفتاويه التي شذ بها حول جواز الفائدة المصرفية، وسندات التوفير، وقد ولدت نقمة عارمة في أوساط المجامع الفقهية.

وإذا كان الزعيم الإسلامي السوداني حسن الترابي، قد خرج علينا في السنة الماضية بآرائه المثيرة حول إباحة زواج المسلمة من الكتابي، وإنكاره للمهدي ورجوع النبي عيسى عليه السلام، فإن الشيخ القرضاوي نفسه لم يسلم من النقمة نفسها في فتاويه بعدم التفريق بين المسلمة وزوجها الكتابي وبجواز استعمال القروض الربوية لاقتناء المساكن في بلاد الغرب.

وفي الساحة العراقية الدامية، تزامنت الحرب الطائفية القائمة مع حرب تكفيرية شرسة بين الأصوليتين السنية والشيعة، لم يسلم منها المرجع السيستاني نفسه، الذي وظفت فتوى قديمة له بإقصاء أهل السنة من الملة، في الوقت الذي استندت المجموعات السلفية المتشددة لفتاوى منسوبة لابن تيمية وابن القيم في تكفير الشيعة وقتلهم.

لقد بدا من الواضح من خلال حرب الفتاوى المشتعلة هذه الأيام في العالم الإسلامي، أن مؤسسة الإفتاء في بلادنا تعيش أزمة قاسية، في مستويين مترابطين يتصل أولهما بمرجعيتها العلمية والعقدية، ويتعلق ثانيهما بنمط اشتغالها وتأثيرها الفعلي في الأوضاع العامة.

أما المستوى الأول فنلمسه بوضوح في صراع المرجعيات الفقهية، على الرغم من أن أكثر الآراء جراءة وتجديدا تحرص على الالتزام بالمدونة الأصولية والفقهية الارتدوكسية، ولا تخرج عن ضوابطها التأويلية وإمكاناتها الدلالية.

فإذا كانت الساحة الفقهية قد شهدت في السنوات الأخيرة دعوات عديدة لإعادة بناء المنظومة الأصولية وتجديد أصول صناعة الفتوى (والعبارة للعلامة الشيخ عبد الله بن بيه) إلا أن هذه الدعوات لم تخرج في سياقها التطبيقي عن آليات الترجيح والتكيف والتركيب المعهودة في العقل الفقهي الوسيط.

ومع ذلك، فإن الوعي قد تزايد في حقل الدراسات الإسلامية بأن الموروث الفقهي لم يعد قادرا لا من حيث بنيته التصورية (الأصول) ولا من حيث آلياته المنهجية (قواعد وأدوات الفقه) على توفير العدة الضرورية، لاستثمار دلالات النص في السياق الراهن.

وقد نجم هذا الوعي عن الإشكالات العملية المترتبة على الفتاوى المطلوبة لحل إشكالات حيوية مطروحة، كما نجم عن الانفتاح الواسع على الحقول التأويلية المعاصرة، التي وفرت للفقيه إمكانات ثرية غير مسبوقة.

بيد أن علماءنا وان كانوا لا يفترون عن التذكير بأن الأقضية تتجدد بحسب أحوال الناس، ولا ينكرون أن الفقه صناعة وضعية ظنية لا تتماهى مع النص المرجعي المقدس، الذي هو المحكم المتواتر القطعي الثبوت والدلالة، إلا أنهم يفضلون سلامة الركون لسلطة الموروث على مسؤولية الاجتهاد والتأويل، فيفضون إلى فتاوى مرقعة لا ترضي المتشبث الحرفي بالفقه الوسيط ولا المسلم المعاصر الذي يصطدم برهانات الحداثة.

أما المستوى الثاني فيتعلق بتركيبة مؤسسة الإفتاء ومنزلتها الفعلية في الشأن الجماعي والحقل العام. فمن نافل القول إن هذه المؤسسة، وإن كانت لا تزال قائمة في أغلب بلدان الإسلام، وإن بأشكال متمايزة، إلا أنها لم تعد قادرة على أداء دورها التاريخي لأسباب عديدة يتصل بعضها بطبيعة علاقتها بالدولة المركزية الحديثة.

ويتعلق البعض الآخر بمنزلتها في الحقل الديني نفسه.

فمؤسسة الإفتاء التي كانت في السابق احدى ركائز المجتمع الأهلي، غدت اليوم جهازا من أجهزة الدولة الوطنية المعاصرة، مما أفقدها استقلاليتها ومصداقيتها ونجاعتها العملية.

وقد تحولت هذه المؤسسة في الغالب اما إلى شكل فارغ لا يؤدي أي دور فعلي، أو إلى إطار مستتبع يوظف في استراتيجيات الاستقطاب، وإضفاء الشرعية على السياسات الحكومة الرسمية.

أما الحقل الديني فقد وحدته وبنيته النسقية، ببروز اتجاهات متباينة متصادمة، تتنافس على احتكار الرأسمال الجماعي للأمة، من بينها السياسي الملتزم والتقليدي التراثي مع أشكال جديدة من الممارسة الروحية، التي تندرج في إطار خصخصة الانتماء الديني، التى هي إحدى الظواهر الاجتماعية الجديدة التي أثارت اهتمام علماء الانتربولوجيا.

إن حل هذه العقدة المضاعفة لا يكون بمجرد التنسيق بين المجامع ودور الافتاء، ولا حتى باستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، وإنما هو مرهون بعملية إصلاح فكري وتربوي جذري، يطال البنية المؤسسية للافتاء، واستراتيجيات التأويل والقراءة.

وبدون هذه العملية الإصلاحية الجذرية، تبقى فتاوى فقهائنا أدوات صراع سياسي واجتماعي ملتبس، ان هي خرجت عن طرف الجرائد ومزح العامة.

كاتب موريتاني

إصلاح الخطاب الديني

زليخة أبوريشة

قلنا في توصيف انثروبولوجيا التدين، إن التدين لم يتغلغل إلى أي عمق لا في التنظير ولا في التطبيق. فغياب ظواهر ايجابية في البناء والتعمير والإنتاج والتحقق الحضاري لا يوازيه في استفحاله سوى سطحية البعض في تناول الدين على انه مظهر وسلوك خارجيان.

بل أن ذاك من هذا. فمجمل الخطاب الديني المعاصر قد وصل إلى طريق مسدودة حيث ينحشر فيها انعدام التواصل، والتمترس وراء شعارات يسهل التلاعب بتطبيقاتها، كما أفضى إلى العنف الذي هو في أعلى مظاهره (الإرهاب).

إننا جميعا ندين الإرهاب، وحتى أجنحة المنظرين والخطاب الديني والسياسي الديني، تدين الإرهاب بل أنها لا تدينه فحسب بل تتنصل منه.

فما الحل إذن؟.

لوزارات الأوقاف دور معروف في المساجد، كدور وزارات التعليم في المدارس، حذوك العين بالعين، لا يجوز التهاون فيه، فكما يخضع اختيار المعلمين والمعلمات إلى شروط منها الدرجة العلمية، ومنها الأهلية التربوية والفكرية، فكذلك ينبغي وضع شروط للوعاظ والواعظات والدروس الدينية، ومدارس تعليم القرآن أو تحفيظه فان "الحبل على الغارب" ينبغي أن ينتهي والى الأبد. هذا يعني التخطيط لمواجهة المفكر الظلامي لتجفيف الإرهاب في العمق الثقافي، الذي هو العمق الحقيقي له، فنقدم خطابا دينيا عفيا حضاريا وبمستوى رسالتنا.

لقد افسد الخطاب السابق وعلى مدى عقود، فطرة المسلمين والمسلمات، وحشا الأذهان بتفسيرات للنص، يبرأ منها النص. وحمل الإسلام صورا من التخلف على إن هذا هو الدين، من ذلك الغطرسة والعنصرية والشوفينية المتعالية على سائر البشر المختلفين في الجنس واللون واللغة والدين، ومن ذلك اختراع هوية مظهرية لا تنشد الاختلاف فحسب، بل الإيغال في التشدد.. ولم يلجأ هذا الخطاب مع الأسف إلى إيقاظ الهمة، وإنعاش الذاكرة الجمالية، واحترام قيم الحياة النبيلة.. لان هناك ممن تولى/وتولت الخطاب ما كانا من أهل العلم ولا أهل الفكر فالأهداف لهذا الخطاب كانت شكلية وسطحية ولا تمس السلوك الذي تربت عليه الإتباع.. والتغير الوحيد الذي حصل كان في إعلان الشعار سواء أكان ذلك في اللباس أو في قصد المساجد.

هل هذا حقا دور المسجد؟ دور لمؤسسة الوعظ؟ دور لوزارة الأوقاف؟.

لا يمكن ان يكون ذلك.. فالمسجد ليس فقط لإقامة الصلاة بل وأيضا لاجتماع على خير.. فان انتفى هذا الخير فلنا أن نبحث عن الأسباب، والأسباب كما رأينا - في بعض وجوهها - في الجهل الذي اعتلى المنابر طويلا، وآن له أن ينزل عن المنابر وعن رؤوس الناس.. وهذا دور لوزارة الأوقاف لا مفر.

من جهة اخرى يحسن التوجيه الدائم للوعاظ والواعظات في دورات تدريبية وورشات عمل، يتم فيها الاعداد واستصلاح التربة الفكرية وتخصيبها بتقبل الاختلاف، ونشدان التيسير، ورعاية الاخلاق في بعدها الانساني، وترك التزمت والافكار الشخصية.. وتلمس الابعاد الجمالية والحضارية في الدين... فالاديان اتت للاصلاح: اصلاح الفرد واصلاح المجتمع.. وعلى الاصلاح الذي نحققه ان يكون اصلاحا في البنية لا في المظاهر.. ولا يكون الاصلاح قبحا قط.

واول هذا الاصلاح: اصلاح الخطاب الديني وعصرنته، بمعنى تطويره لتلبية حاجات الفرد وحاجات المجتمع الراهنة، لا اعادة الماضي، فالماضي بغثه وسمينه مضى ولن يعود.. وكل ما نستطيع ان نفعله حياله هو اخذ الدرس المفيد منه.. لا اكثر .. ولا اقل..

واني لاقترح على وزارة الاوقاف لدينا ان تأخذ المبادرة لدعوة الفضائيات العربية التي تبث برامج دينية الى مؤتمر حوار يتمخض عنه (عَقد شرف) تنصرف فيه البرامج الدينية لتعميق قيم الاخلاص في العمل، والاخاء الانساني، والمواطنة، والعمل التطوعي، والعلم ومحو الأميّة، وغير ذلك مما تحتاج اليه اجندتنا الوطنية مثل التركيز على الجهاد الأكبر (جهاد النفس) لا على الجهاد الأصغر (الحرب).. ونبذ العنف ابتداء من الكلام وانتهاء بحمل السلاح.

ان التربية على العنف لها تاريخ في حياتنا المعاصرة وفي خطابنا.. وآن لنا ان نسد الباب الذي أتتنا منه الريح..

كاتبة اردنية

المدينة الراضعة

بريشة فنان الكاريكاتير العربي الكبير مصطفى حسين

تركي الدخيل

قال أبو عبدالله غفر الله له: وقد عدت البارحة إلى قراءة مقال بالأمس القريب: "التاريخ من باب الرضاعة"، الذي تحدثت فيه عن فتوى الدكتور عزت عطية، رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، بجواز رضاع الرجل الكبير من زميلته في العمل، من أجل درء الخلوة المحرمة بينهما، خمس رضعات مشبعات، تجيز للزميلة كشف شعرها عند ابنها في الرضاع، وزميلها في العمل، ثم غفوت وأنا أقرأ، فرأيت فيما يرى النائم أن الدكتور عطية، قد وضع أسسا لـ"المدينة الراضعة"، على غرار "المدينة الفاضلة" لأفلاطون. ولجتُ المدينة، فوجدتُ أماكن العمل في القطاعين الخاص والعام، وقد امتلأت غرفاً إلى جانب غرف التدخين، كُتب عليها: غرفة رضاعة، خصصت لإرضاع الزملاء!

وخرجتُ من مكاتب العمل، فوجدت الناس في المدينة، وقد التأم أهل اليمين فيهم واليسار إلى بعضهم البعض، فلم تعد قضية قيادة المرأة للسيارة موضع جدل وخلاف وخصام، فقد عمد القوم إلى جعل سائقيهم يرضعون من ربات البيوت، فتحول "السواويق"، وهي جمع سائق بالمحلية السعودية، إلى بضعة من أهل البيت، وبات الناس عندما يستقدمون سائقاً، لا يحتاجون، فقط، لاستخراج أوراقه الثبوتية، إلى فحص طبي يثبت سلامته من الأمراض، بل إلى إقرار بالرضاعة من "معزبته"، والمعزبة هي صاحبة الأمر والنهي في البيت، وهو ما يسميه البعض: إرضاع الكفيلة أمام الجهات ذات العلاقة.

ولما انتشر الرضاع بين الناس، أصبح الزواج من نفس المدينة متعذراً، وقد أصبح الناس إخوة بالرضاع، كما هم إخوة في الدين، والوطن، فاضطر من يريد الزواج في مدينة الرضاعة، إلى السفر إلى مدن أخرى، بحثاً عن فتيات لا رضاع بينه وبينهن!

وعلى غرار بنوك الدم، وبنوك التسليف، والبنك العقاري، أصبح هناك بنك الحليب، وهو بنك وطني أصوله من زجاجات الحليب، وقد صنفت وبوبت بحسب الحاجة، من أجل إرضاع رجال المدينة، منعاً للاختلاط الممنوع، والخلوة المحرمة!

وما كدت أرى الناس في تلك المدينة إخواناً، يجمعهم اللبن، حتى استيقظت من نومي، فوجدت الدكتور عطية وقد تراجع عن فتواه، فهدم مدينة الرضاعة، بعد أن شيدها!

إعلامي سعودي

التكفيريون وصلوا دبي

فارس بن حزام

آخر ما يتوقعه سكان دبي أن يترك "شيخ" الرياض ليأتيهم محذراً من "الغلو في التكفير"، وكأن أهلها بلغوا التكفير، فجاءهم ناصحاً من الغلو فيه.

هالني عنوان محاضرة لشيخ سعودي يزور دبي، اختار - أو اختير له - جامع يقع في منطقة الجميرا، المصنفة كأرقى أحياء المدينة، وسكانها خليط من مواطنين وعرب وغربيين.

وهذه دبي، قد تعرف أشياء كثيرة محرمة، لكن ما لا يعرفه الشيخ المحاضر أن التكفير لم يصل دبي بعد. والتكفير ومصدره ومنابعه، معلوم مكانه الجغرافي ومن يروّج له ومن يتبناه، ولا أظن ذلك بجاهل على الشيخ المهذب، الذي أخطأ العنوان بلا شك.

وما يبدو أنه تناهى إلى مسامع الشيخ المهذب أن التكفير "يتشمس" على شاطئ الجميرا، وأن فتاوى "أبو محمد المقدسي" وكتيبات "سيد قطب" احتلت أكشاك "الإمارات مول"، فجاء فارضاً عباءته محذراً.

لا أنكر أن العنوان والمكان دفعاني لأغادر العمل مبكراً وأكون بين الحضور. ثنيت ركبتي عند الشيخ ونهلت من معينه. وجدته متحمساً ويحاضر في قوم ليسوا قومه. لا يعون ما يقول، وعقولهم شاردة من هول ما يسمعون. ثلاثمائة طالب علم تربعوا تحت طاولته في قلب المسجد، وأنصتوا جيداً - أو هكذا بدا لي.

حدثهم الشيخ "في ليلة خميس في دبي" عن التكفير، بعد أن أمضى ساعتين في الحديث عن "الأصول من علم الأصول". واحد بين الحضور تكفل بالسجال آخر المحاضرة. حاول أن يطيل النقاش مع الشيخ، الذي بدا أنه لم يحتمل سجاله، فاختتم المحاضرة مودعاً، ليلتف مقبلّو الرأس، حتى اختفى في الزحام.

كنت منصتاً إلى الشيخ طوال المحاضرة، التي لم يبتسم خلالها قط (طبيعي، فالمقام هنا لا يحتمل المزاح: تكفير وتكفيريون، بل وغلو فيه). لكن الشيخ ابتدأ حديثه بما ليس له علاقة بالعنوان. حدثنا عن ظهور المشائخ تلفزيونياً، واصفاً ذلك بالعلم الذي لا ينفع، كما لم يغفل اللمز من قناة الشيخ سلمان العودة، حينما قال "من يشيعون فقه الواقع".

كارثة الشيخ التحريضية بحق دبي وأهلها من المواطنين الحضور، عندما تساءل: "كيف ننشغل بعلوم أخرى ونغفل علم التوحيد؟"، فالشيخ المهذب، الذي تكبد عناء السفر، لم يكتف بالتحذير من التكفير - عفواً، الغلو فيه - بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يريد منهم، وهم الذين نجحوا في بناء مدينة عصرية، اقتصادية، تنموية، ينظر لها بعض العرب بعينين تحملان كل معاني الحسد، يريدهم أن يتجنبوا كل العلوم الدراسية، والالتحاق بالجامعات والمعاهد الدينية.

كان على الذين دعوا الشيخ إلى دبي، أو الآخرين الذين سمحوا له بهذه المحاضرة، أن يتجولوا به في مناحي الإمارة، عله ينتقي عنواناً آخر لمحاضرته، أو يحسن اختيار الجغرافيا، ليبث فيها تحريضه ضد العلوم الدراسية غير الدينية.

من قراءة الإعلان، مروراً بالحضور، وصولاً إلى كتابة هذا الهذر من الكلام، وأنا أتساءل كيف لدبي أن تستقبل هكذا محاضرة؟ ألم تجد موضوعاً آخر للشيخ ليحدث أهل الجميرا عنه؟

صحفي سعودي

في العيد الوطني السابع عشر

الجحيم للإمامة والطغيان .. والمجد الأبدي للوطن والثورة والوحدة